«قسد» تحاصر سد البعث والتنظيم يدفع بتعزيزات للمنطقة

موسكو: مقتل 80 «داعشياً» حاولوا الخروج من الرقة

نصر الحريري: النظام السوري لن يقبل الانتقال السياسي والرهان على روسيا

عواصم – «وكالات»: أعلنت وزارة الدفاع الروسية مقتل أكثر من 80 مسلحاً من تنظيم داعش، وتدمير 36 سيارة و8 صهاريج و17 سيارة «بيك آب» مزودة برشاشات، أثناء محاولتهم الخروج من الرقة، ليل 30 مايو.

ووفقاً لما ذكرته وكالة «سبوتنيك» الروسية، قالت الوزارة، في بيان، أمس الخميس «إن الضربات وُجهت إلى الأهداف بعد اكتشافها وتحديدها من قبل الطيران الروسي».

وأكد البيان أن «قيادة مجموعة القوات الروسية، العاملة على أراضي الجمهورية العربية السورية، مستمرة في اتخاذ الإجراءات الضرورية للحيلولة دون خروج فصائل داعش من الرقة نحو محافظتي حمص وحماة».

وأوضحت الوزارة أن القوات الجوية الروسية أحبطت محاولتين لخروج مسلحي تنظيم داعش الإرهابي من مدينة الرقة خلال أسبوع، مشيرة إلى أن القوات الجوية الفضائية الروسية تمكنت من تدمير قافلة، كانت متجهة من الرقة إلى تدمر يوم 25 مايو (أيار).

وأشارت الوزارة إلى أن مسلحي داعش يعبرون نهر الفرات ويخرجون من الرقة، على الرغم من أنهم مطوقون من قبل «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات أميركية وفرنسية وبريطانية خاصة.

وأوضح البيان أن مسلحي داعش يعبرون نهر الفرات ويخرجون من الرقة، على الرغم من أنهم مطوقون من قبل «قوات سوريا الديمقراطية» وقوات أميركية وفرنسية وبريطانية خاصة.

وأكدت وزارة الدفاع الروسية، أن أي محاولة لخروج مسلحي داعش من الرقة باتجاه تدمر سيتم التصدي لها بقوة.

من ناحية أخرى تتواصل الاشتباكات بين عناصر تنظيم داعش من جانب، وقوات سوريا الديمقراطية المدعمة بالقوات الخاصة الأميركية من جانب آخر، على محاور في الضفاف الجنوبية لنهر الفرات، حيث تتركز الاشتباكات في محيط سد البعث.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن قوات عملية «غضب الفرات» تمكنت خلال الساعات الماضية من تحقيق تقدم جديد والسيطرة على قرية الحمام، لتكون خامس قرية تسيطر عليها منذ 30 من مايو، بعد سيطرتها على قرى بارودة وأم قباب والمطيورة والهورة، حيث عمدت هذه القوات إلى اجتياز نهر الفرات والالتفاف على سد البعث عبر جسور خشبية.

ووفقاً للمرصد، أتاحت هذه السيطرة لقوات سوريا الديمقراطية التقدم نحو الجهة الجنوبية من سد البعث، الواقع على بعد نحو 18 كلم شرق سد الفرات الاستراتيجي، ومحاصرته من جهته الجنوبية عقب حصاره من الجهة الشمالية.

وفي حال تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من السيطرة عليه، فإنه يكون ثالث سد تسيطر عليها هذه القوات المدعومة من قبل التحالف الدولي على نهر الفرات، بعد سيطرتها سابقاً على سد الطبقة وسد تشرين.

وأكدت مصادر موثوقة أن قوات سوريا الديمقراطية المدعمة بطائرات التحالف الدولي، تتحضر لبدء هجوم نحو بلدة المنصورة بغية السيطرة عليها وعلى قرية هنيدة القريبة منها، حيث تترافق الاشتباكات العنيفة مع ضربات جوية استهدفت مناطق الاشتباك ومناطق سيطرة التنظيم في ريف الرقة الغربي.

وتواجه قوات عملية غضب الفرات صعوبة في التقدم، نتيجة لإستاد التنظيم عناصره في جنوب السد من مناطق سيطرته الممتدة على الضفاف الجنوبية لنهر الفرات وريف الرقة الجنوبي، بالذخيرة والسلاح والعتاد والعناصر.

وستؤدي السيطرة على السد لفتح محور قتال جديد بين داعش وقوات سوريا في الضفاف الجنوبية للفرات من الريف الغربي للرقة.

آثار الدمار في سوريا

في سياق متصل، جددت قوات النظام قصفها لريف اللاذقية الشمالي، حيث استهدفت الضربات أماكن في منطقتي الحدادة والتفاحية، ما أسفر عن أضرار مادية.

وفي حلب، تشهد مناطق في بلدة مسكنة في محيطها بريف حلب الشرقي قصفاً جوياً مكثفاً بالتزامن مع قصف مكثف من قبل قوات النظام، على مناطق في البلدة وريفها، وسط اشتباكات بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية من جهة، وتنظيم داعش من جهة أخرى، على محاور في مشارف وريف بلدة مسكنة، في محاولة من قوات النظام استعادة السيطرة على البلدة.

وسمع أصوات انفجارات في الريف الشمالي لحلب، قالت مصادر أنها ناجمة عن قصف يرجح أنه تركي استهدف مواقع لقوات سوريا الديمقراطية في بلدة تل رفعت، ولم ترد معلومات عن خسائر بشرية.

وفي محافظة ريف دمشق، لا تزال الاشتباكات العنيفة مستمرة بين فيلق الرحمن وهيئة تحرير الشام من جانب، و جيش الإسلام من جانب آخر، على محاور في منطقة الأشعري ومزارعها من جهة بلدة بيت سوى بغوطة دمشق الشرقية، إثر استمرار هجوم جيش الإسلام على المنطقة لليوم الثاني على التوالي، في محاولة للسيطرة عليها.

وأسفرت الاشتباكات عن وقوع 10 جرحى بين طرفي القتال.

ويسود توتر بين جيش الإسلام وفيلق الرحمن، إثر قيام حواجز فيلق الرحمن المنتشرة على نقاط التماس مع مناطق سيطرة جيش الإسلام، بإغلاق الطرقات من وإلى مناطق سيطرة فيلق الرحمن، ومنع دخول وخروج أي شخص ضمن قطاعات الغوطة الشرقية ومناطقها، ما أثار استياء المواطنين والأهالي.

من جانب آخر أفاد رئيس الوفد المفاوض لـ«الهيئة التفاوضية العليا» للمعارضة السورية، نصر الحريري، أن المعارضة لا تراهن على قبول النظام السوري بالانتقال السياسي، مؤكداً «هذا وهم»، بل إنها تختبر نيات روسيا بالقناعة بالحل السياسي على أساس «بيان جنيف» والقرارين 2218 و2254.

ولفت الحريري، في حوار أجرته معه صحيفة «الشرق الأوسط»، إلى أنه لا يمكن قبول إيران مراقبا أو ضامناً لاتفاق «خفض التصعيد» الذي تم التوصل إليه بين طهران وأنقرة وموسكو في آستانة.

وأوضح الحريري أن هزيمة تنظيم داعش تصب ضد مصلحة النظام، لكنه شن انتقادات عنيفة ضد «قوات سوريا الديمقراطية» الكردية العربية التي يدعمها التحالف الدولي بقيادة أميركا، قائلاً «إن قوات سوريا الديمقراطية هي قوات إرهابية في وجهة نظرنا لا تختلف عن داعش»، مطالبا بدعم فصائل الجيش الحر ضد داعش.

ورداً على سؤاله حول توقعاته من اجتماع الهيئة و«آستانة» و«جنيف»، قال الحريري: «اجتماع «الهيئة العليا للمفاوضات» سيكون في الخامس من الشهر الحالي ثم يعقبه اجتماع مشترك بين، هذا الاجتماع سيبحث في ثلاث نقاط: الأولى، تقييم المرحلة الماضية بعد الهيئة والوفد المفاوض، طبعاً، ومدى تناغم هذه الجولات مع رؤية للمفاوضات، للحل السياسي، الثانية، مناقشة المرحلة المقبلة وما إذا كان ستكون هناك جولة جديدة».

وأضاف الحريري «إن المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا كان أبلغنا عن موعد بين 12 و15 من الشهر الحالي، لذلك لا بد من التحضير لهذه الجولة إن حصلت، سواء في الموعد المقترح أو موعد آخر، إلى هذه اللحظة لم يحدد موعد الجولة المقبلة».

وتابع: «الثالثة، دراسة هذه التطورات السياسية والميدانية، بعد الاجتماع الماضي، حصلت تطورات كبيرة على الأرض من ناحية استمرار التغيير الديموغرافي وخروق اتفاق وقف النار، حتى مناطق خفض، هناك تطورات تتعلق بمعركة الرقة، إضافة إلى الزيارة العنف لم يلتزم بها النظام ولا إيران ولا روسيا، أيضا التاريخية للرئيس دونالد ترمب إلى الرياض، والقمم المهمة التي حصلت هناك، وتطورات أخرى».

وصرح الحريري، عند سؤاله عن إمكانية حصول خلاف بين الفصائل العسكرية والهيئة في اجتماع الرياض، قائلاً «هذه النقطة ضمن مراجعة نتائج الجولة الماضية، صحيح كان هناك تعليق من بعض الفصائل في

قائد الجيش الأردني: لن نتدخل عسكرياً في سوريا

الوفد المفاوضات لأسباب ومبررات عرضها ممثلو الفصائل مع «الهيئة العليا»، واتفقنا على حل الموضوع في اجتماع الرياض، هذه الخلافات لا تتعلق بموقف سياسي، بل بطبيعية وطريقة عمل وقضايا تنظيمية سنتم مناقشتها»، مؤكداً على وجود أجواء إيجابية بين الطرفين.

وحول معركة البادية السورية، قال الحريري: «فصائل «الجيش الحر» حققت تقدماً مهماً في البادية والقلمون الشرقي ضد داعش وصولاً إلى الحدود مع العراق، وهذا أزعج النظام وحلفاءه، وكان هناك سباق للسيطرة على هذه المناطق، لكن حتى هذه اللحظة المعارضة ثابتة واستقرار».

وأضاف أن «أي معارك يخوضها «الجيش الحر» ضد داعش ليست في مصلحة النظام، لأن، أي تقدم على نجاحاته ضد التنظيم هي انتصار على قوى مرتبطة بالنظام والقوى التي تدعمه».

وأفاد الحريري أن «تنظيم داعش يزيل الغطاء عن النظام الذي يحاول أن يصور نفسه على أنه القوى الوحيدة التي تقاتل الإرهاب، لذلك المعارك مهمة سواء في حوض اليرموك في الجنوب أو الحدود العراقية أو شمال شرقي سوريا».

وفي ختام اللقاء، قال الحريري للصحيفة، «إن روسيا ليس لديها نية جدية في الحل السياسي»، مضيفاً: «الروس يريدون الحل السياسي بحسب المقاسات الروسية، ولم يقتنعوا بعد أن الحل السياسي لا يمكن أن يتم وتقبل به إلا إذا كان وفق المرجعيات الدولية، وفق القرار 2218 وبيان جنيف، ويرحل به الأسد وأركان نظامه منذ بداية المرحلة الانتقالية».

من جهة أخرى أكد رئيس هيئة الأركان الأردنية المشتركة الفريق الركن محمود عبد الحليم فريحات، أن القوات المسلحة الأردنية لن تدخل إلى الأراضي السورية، ولن يكون لها أي وجود هناك.

وكشف فريحات خلال حضوره مأدبة إفطار لعدد من المتقاعدين العسكريين من الضباط وضباط الصف في محافظات الوسط أقامتها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) أمس الأربعاء، أنه سيتم إعادة هيكلة الجيش، بما يتناسب مع الأوضاع الراهنة والتهديدات الإرهابية التي يتعرض لها الأردن.

وأكد أن خطوة الهيكلة قرار صحيح يصب في خدمة مصلحة الوطن والمحافظة على أمنه واستقراره.

وقال الفريق فريحات إن الاستراتيجية الجديدة للجيش من خلال هذه الهيكلة ستتيح المجال لكافة الوحدات والتشكيلات للتركيز على واجباتها وأدوارها.

وأضاف أنه سيتم إخضاع الوحدات إلى تنفيذ التدريب النوعي الذي يرتقي بمستوى أداء الجنود والقدرة على توفير أفضل أنواع المعدات التي تمكن الجندي من أداء واجباته على أفضل وجه.

من ناحية أخرى أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الخميس بمقتل 840 مدنيا الشهر الماضي جراء قصف جوي وصاروخي على عدة مناطق سورية، بينهم 87 لقوا حتفهم في مناطق «تخفيف التصعيد».

وقال المرصد، في بيان صحافي إن من بين القتلى 181 طفلا، و138 مواطنة.

وأشار المرصد، وهو جماعة حقوقية سورية معارضة تتخذ من بريطانيا مقرا لها، إلى أن غالبية القتلى سقطوا في غارات للطائرات الحربية النظامية السورية والروسية.

وشهد الشهر الماضي التوصل، خلال مفاوضات في أستانة جرت يومي الثالث والرابع من مايو الماضي، إلى اتفاق بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، برعاية روسية تركية إيرانية، لإنشاء مناطق يتم وقف التصعيد فيها، لمدة ستة أشهر، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من السادس من هذا الشهر.

ويشمل الاتفاق أربع مناطق هي محافظة إدلب وريفي حماة وحمص الشماليين، وغوطة دمشق الشرقية والجنوب السوري.

الأمم المتحدة: 2016 الأعلى في هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين

جيش الاحتلال يطلق النار على فلسطينية بزعم محاولة طعن جندي في الضفة

الاحتلال الإسرائيلي يواصل هدم منازل الفلسطينيين

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت وكالة «معا» الفلسطينية أمس الخميس بإصابة فلسطينية برصاص قوات إسرائيلية شمال الضفة الغربية.

وذكرت أن القوات أطلقت النار على الفلسطينية «بزعم محاولة طعن قرب مستوطنة في شمال الضفة».

وبحسب الوكالة، أشارت هذه المواقع إلى أن الفتاة الفلسطينية وصلت إلى بوابة مستوطنة «موباد دتان» غرب جنين وحاولت طعن جندي إسرائيلي، وقام الجنود بإطلاق النار على الفتاة ما تسبب في إصابتها».

وأفادت قناة 7 الإسرائيلية، إصابة جندي بجراح متوسطة بعملية طعن نفذتها مواطنة فلسطينية قرب يعبد بمحافظة جنين وأطلق الجيش النار، وفقاً لوكالة الصحافة الفلسطينية (صفا).

من جانب اخر كشف التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية «أوتشا»، أن عام 2016 شهد رقماً قياسياً في عدد المنازل والمحال التجارية التي اقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدمها.

وأظهر التقرير أن «عام 2016 سجل هدم 1094 منزلاً ومحلا تجاريا للفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما يعد الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة برصد عمليات الهدم عام 2009».

كما أشار التقرير إلى «تعرض الفلسطينيين في المناطق المصنفة «سي» بالضفة الغربية، لضغوطات كبيرة من قبل سلطات الاحتلال خلال عام 2016، والتي تهدف إلى دفع السكان في هذه المناطق للنزوح منها إلى المناطق المصنفة «الف» و«بي»».

القاهرة تؤكد التزامها بتعزيز وضع المجتمع المدني بعد الانتقادات الدولية

مصر: ردع الإرهاب في ليبيا «حق أصيل» لحماية أراضينا

الفريق أول صدقي صبحي

القاهرة – «وكالات»: أكد القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري، الفريق أول صدقي صبحي، أن الضربة المركزة التي نفذتها القوات الجوية المصرية ضد الميليشيات والعناصر الإرهابية بليبيا جاءت لردع تلك التنظيمات والقوى الداعمة لها، واصفاً هذه الضربة بأنها «حق أصيل للدولة المصرية» ضد كل من تسول له نفسه المساس بقدسيتها وسلامة أراضيها.

وأوضح صدقي صبحي أن «القوات المسلحة المصرية تعمل بأعلى درجات الاستعداد والجاهزية لتنفيذ أي مهمة تسند إليها للدفاع عن مصر وتأمين حدودها وحماية ركائز أمنها القومي على كافة الاتجاهات».

كما أشاد القائد العام للقوات المسلحة، بما يبذله مقاتلو القوات والشرطة المدنية المصرية من جهود خلال مواجهاتهم المستمرة مع العناصر الإجرامية والقضاء على الإرهاب فوق أرض سيناء، منوها إلى «العمليات المستمرة لتمشيط الدروب والمناطق الجبلية بمناطق مكافحة النشاط الإرهابي بشمال ووسط سيناء وتطهيرها من البؤر الإجرامية، وما وصلت إليه التشكيلات والوحدات من روح قتالية ومعنوية وقدرة عالية على تنفيذ كافة المهام التي توكل إليها».

فيما أعلنت القوات المسلحة المصرية، ضبط 15 فردا بشمال سيناء من المشتبه بهم في تنفيذ عمليات إرهابية، فضلا عن اكتشاف وتدمير 7 «عشش» و4 دراجات نارية تستخدمها العناصر التكفيرية في تنفيذ العمليات الإرهابية.

من جانب آخر أكد المتحدث باسم الجيش المصري العقيد تامر الرفاعي، أنه في إطار جهود القوات المسلحة للقضاء على البؤر الإرهابية وبناء على معلومات مؤكدة بشأن تواجد عناصر إرهابية بمنطقة الواحات البحرية.

وأضاف المتحدث باسم الجيش المصري، في بيان له، أن «القوات الجوية قامت باستطلاع المنطقة المشار إليها واكتشاف وتدمير عربتي دفع رباعي على متنهما العناصر الإرهابية المرصودة وذلك شمال شرق منطقة البويطي بالواحات البحرية».

وتابع العقيد تامر الرفاعي، أنه «أثناء قيام القوات البرية بتطهير وتمشيط المنطقة المشار إليها والتعامل مع بعض المضبوطات انفجر أحد الأحزمة الناسفة الخاصة بالعناصر الإرهابية، مما أسفر عن استشهاد 3 ضابط وجندي».

من ناحية أخرى رد المتحدث باسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد على التصريحات الصادرة عن الأطراف الدولية بشأن القانون الجديد لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في مصر، والذي أقره مجلس النواب المصري بأغلبية كبيرة وصدق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقال أبو زيد في بيان له، إن مجلس النواب المصري مارس حقه الدستوري الأصيل في عملية صياغة واعتماد القانون بأغلبية كبيرة، تحقيقا لرؤية نواب الشعب في تنظيم الحقوق والواجبات بشكل يتسق مع المصلحة العامة.

وأضاف المتحدث باسم الخارجية أن مجلس النواب حرص في صياغته للقانون على تحديث الإطار التشريعي المنظم لعمل الجمعيات الأهلية بما يتسق ومبادئ وأحكام الدستور، مستشهدا بأن القانون أكد على تسجيل الجمعيات الأهلية المصرية بالإخطار وفقا لما جاء بنص الدستور، وأنه يهدف إلى إدراج جميع المنظمات غير الحكومية تحت مظلة قانونية واحدة ترسيخا للعدالة وتسهيلا للإجراءات، مع وضع ضوابط محددة للتمويل إعمالا لمبدأ الشفافية وسيادة القانون، ودون أية نية للتضييق على عملها، بل أن القانون يتضمن مواد تستهدف دعم وتمكين المجتمع المدني من خلال توفير الموارد اللازمة له لممارسة عمله.

كما أكد أبو زيد على التزام الحكومة المصرية الأصيل بتعزيز وضعية المجتمع المدني والنهوض به على كافة الأصعدة، وذلك في إطار اقتناع راسخ بأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كشريك فعال في عملية التنمية والتحول الديمقراطي، ونوه إلى الضروري التحسب من محاولة بعض الكيانات الأهلية التي اعتادت العمل خارج مظلة القانون، وتتضرر مصالحها من صدور الإطار التشريعي الجديد، الإساءة لصورة المجتمع المدني في مصر، الذي يضم قرابة الخمسين ألف جمعية تعمل بحرية وشفافية تامة في إطار القواعد والقوانين السارية.